

اذ المسك الثوب ولم تستثره فقد لم يملك فمدا ويعتبر
عليه الصدق في الاخبار بالمشركي ومقدار راس
المال في بيع المراجعة ومنهم من يشتري ساعة بثمان
معاوم فاذا تم العقد وطلب البايغ الثمن نقصه
منه فهذا حرام ومنهم من يشتري ساعة بثمان
فاذا وجد بها ار شارح بالارش على بايوها يعتبر
راس ما لقا من غير ارش فينبغي للمشتري ان يعتبر عليهم
جميع ذلك وينهاهم عن فعله وينفق ادر عندهم
وموارينهم مع المشتري بين ويراي معاملتهم مع
خلافي البضايغ والله اعلم الباب الثاني والعشرون
في الحسبة على الدلائل هذا باب ينفى الاحتياط به
وان لا عكس من ذلك لا فوا ما تقاة احيا الرضه ديانة
وامانة لانهم يقتسمون بضايغ الناس ويقادونهم
الامانة في بيعها ولا ينفى ان يزيد في البضاعة
من عنده ولا يجوز ان يكون شريكا للوزن ولا يقين
نفي السلعة الا ان يملكه صاحبها ومنهم من يمد الي
صناع البن والحياك ويعطيهم ذهبا عاي سبيل
القرض ويشترط عليهم ان لا يبيع مناعهم الا هو وهذا
حرام لانه قرض جرم منفعة ومنهم من يشتري
السلعة لنفسه ويواط عليها من يدفع الثمن
من عنده ومنهم من يكون بينه وبين البزاز شرط

وموطاة

وموطاة على شرط معلوم من الاجرة امان بيع عليه ويعطيه
ما يبعه له وهذا حرام ومتى علم المتاوي ان في السلعة
عيبا اعلم به واقفه عليه والله اعلم الباب الثالث
والعشرون في الحسبة على الحياك هو لا قور سفله لا يربو
ولا يجمعون فينبغي ان يقوم عليهم عريف من او سرام
في بايوها عند بعض خوف ورهبه برامهم سؤف حالوا عنهم
ويكون عازفا بفسو شهرهم لانهم دون ارباب الحرف لا امانة
لهم ولا اخلاق مع كذبهم وسوء معاملتهم واحتياجهم
الي الاجر والصبيات اكثر من عبدهم وربما كانت حوائجهم
في خلوات اللديته وهم غير مأمونين فينبغي ان يتفقدوا
على غفلة منهم ويامرهم بحال ما يملونه باجود ما يملون
من الصنایع من طول الشقة وعرضها وسقفها ورضعها
على الوجه المتعارف ويبنى ان يتعهد البسطه بالحجر
الاسود الخشن لينقها من القشرة ويمنع من نشر الدفت
عليها والحصين المشوي عند شحها فانه يستبدل ذلك
وما شتها وزيات كاذبا صفيقه وهذا تدليس على الناس
اذ اشج احدهم ثوبا من الحداد والحداد المفقود فانه
يبيعه مفردا ومنهم من يبيع وجه الشقة من غزل
جيد ثم يبيع باقيا بخلاف ذلك واذا اخذ احدكم غزلا
يبسجه لانسك ثبا حذره بالوزن فاذا فرغ منه غسله
ثم دفعه الي صاحبه بالوزن فانه انفى للتهمة عنه